العدد (1912) السنة الثامنة - الأربعاء (22) ايلول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

عمالة الاطفال والزواج المبكر سلاح اللاجئين للبقاء

الهجرة والمهجرين: الامم المتحدة تمنح ملايين الاستمارات لكنها لا تقبل سوى العشرات

عندما هاجرت عائلة حيدر الى سوريا عام ٢٠٠٥ على اثر ازدياد اعمال العنف والتهديدات الطائفية التي طالت العديد من شرائح المجتمع، كانت اوضاعهم المادية جيدة في ذلك الوقت لانهم قاموا ببيع كل مايملكون من ممتلكات، الامر الذي جعلهم يخرجون ولا يحملون غير حقائب ملابسهم.
بعد سنوات وجدت العائلة نفسها امام عجز مالي كبير لان مدخولاتهم المالية قد نفدت، ما اضطر حيدر ذا الثلاثة عشر ربيعاً الى العمل في احد "المولات" في مدينة دمشق من الساعة الثالثة ظهرا وحتى الساعة الخامسة فجراً.

تحقيق /إيناس طارق

توزيع المساعدات على اللاجئين العراقيين

اما شقيقتاه الاثنتان رؤى و منار فلم يكونا اوفر حظاً؛ رؤى ذات الـ١٨ عاما تركت الدراسة بسبب رسوبها المتكرر في المرحلة الاعدادية وصعوبه تكيفها مع المناهج الدراسية السورية، حيث تقول: مادة اللغة العربية تعتبر الاساسية وهي صعبة جدا، لقد نجحت في كل المواد ولكني رسبت في هذه المادة، وذلك يتوجب علي اعادة المرحلة مرة ثانية، لعدم وجود نظام امتحانات الدور الثاني، لأجد نفسي في احدى المكتبات التي تعمل من الساعة السابعة صباحا وحتى السابعة مساءً، مقابل اجور رمزية لا تتعدى ٢٥٠ ليرة سورية في اليوم، وبالكاد تسد رمق العيش.
اما منار فقد تركت مقاعد الجامعة وهي في المرحلة الثانية في كلية الادارة والاقتصاد بسبب صعوبة توفير الاقساط المالية للجامعة السورية التي تجاوزت ١٥٠٠ دولار في السنة، ما جعلها تعمل في احد المقاهي.
ولا تسمح سوريا للاجئين العراقيين الموجودين على أرضها والمقدر عددهم بحوالي ١,٥ مليون بالعمل بشكل قانوني، ما اضطر عدداً منهم إلى اتباع "ممارسات ضارة" من أجل البقاء، مثل الصوم عن الطعام لفترات مطولة.
كما ان العديد من الأطفال اللاجئين العراقيين في سوريا يكافحون من أجل البقاء في مدارسهم، كما جاء في تقارير منظمة اليونسيف المنشورة على شبكة الانترنيت " يضطر عدد كبير من الاطفال للانقطاع عن التعليم والبحث عن عمل مدفوع الأجر للمساعدة في تعزيز دخل أسرهم".
وغالباً ما يضطر الأطفال للبحث عن عمل بصورة بعيدة عن انظار الحكومة السورية لانها تمنع مزاولة الاطفال العراقيين (اللاجئين) العمل، فيدفعهم الى تقاضي اجور متدنية تصل الى ١٠٠ ليرة سورية (٢ دولار) في اليوم الواحد في اعمال شاقة، سيما ان العراقيين الذين يحملون هويات اللاجئين يقفون طوابير في ساعات الصباح الاولى امام مكاتب الامم المتحدة ينتظرون الحصول على المساعدات او تاشيرات لدول اوربية للحصول على حياة افضل.
في هذا الإطار، قالت سيبيلا وايلكس، الناطقة باسم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سوريا حسب تصريح لـ" شبكة الأنباء الإنسانية إيرين "يجد الناس أنفسهم في ظروف شديدة الصعوبة، الأمر الذي قد يصل بهم إلى عمالة الأطفال والزواج المبكر وممارسة البغاء من أجل البقاء". ووفقاً لأحدث مسح قامت به المفوضية والذي شمل ٧٥٤ أسرة عراقية في سوريا، قالت الناطقة: ٣٣ ٪ من مدخرات العوائل العراقية لن تستمر لأكثر من ثلاثة أشهر، في حين تعتمد ٢٤ ٪ من الأسر على الأموال التي تتلقاها من أقاربهم القاطنين في الخارج.
وفي سورية يعيش العراقيون أوضاعا متباينة، لكن الغالبية تعاني من الأعباء المالية التي تثقل كاهلها، رغم رخص الاسعار مقارنة بالدول الاخرى المجاورة، الا ان وجود هذا العدد الكبير منهم ادى الى رفع الاسعار لبعض المواد الاستهلاكية مثل "الارزوالسكر" وتعد مدينتا دمشق وحلب من ابرز المناطق التي تحتضن العراقيين، ويتركزون في مناطق معينة تسمع فيها اللهجة العراقية وتأكل الطعام العراقي، إذ وجد عدد من أصحاب المطاعم العراقية فرص العمل هناك.
وفي منطقة السيدة زينب وسط دمشق، اصبحت اللهجة العراقية هي السائدة، كذلك الحال في باب الفرج وسط حلب، اقرب المدن السورية إلى الموصل، والعديد من المطاعم وضعت إعلانات تشير الى انهم يقدمون المأكولات العراقية، ويخضع اختيار العراقيين للأماكن الى جملة من العوامل، منها وفرة الشقق وأسعارها المناسبة، إضافة الى وجود معارف في تلك المناطق.
ومنطقة جرمانا تسكنها اعداد كبيرة من العراقيين وتتواجد فيها فروع لمطاعم شهيرة في بغداد مثل قاسم ابو الكص وفلافل فالح ابو العنبة، وتعتبر هذه المنطقة ساحة للقاء العراقيين، وتشغيل الشباب العراقي، ومنهم مصطفى الذي قال: نتيجة الاعمال الارهابية التي طالت المطاعم في بغداد اضطررنا الى الالتحاق بصاحب المطعم والعمل هنا لاننا اصحاب عوائل ونحتاج الى المال، واصبحنا نسكن في المكان الذي نعمل فيه. ومهند ذو العشرين عاما يقول: كنت من الاوائل في الاعدادية، لكن نتيجة التدهور الامني سافرت الى سوريا وانا الان تركت الدراسة واعمل في مطعم بمنطقة جرمانة.
وقال عمار كرابي من المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان (NOHR) لـ (شبكة الأنباء الإنسانية إيرين) التابعة للامم المتحدة: عندما بدأت هجرة العراقيين لأول مرة، كان السوريون سعداء لاستقبالهم ومساعدتهم، أما الآن فالمسألة اختلفت، الآن معظم الناس غاضبون بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والسكن وفي ظروف انكماش فرص العمل بسبب مزاحمة المهاجرين العراقيين، إذ ظهر أكبر ارتفاع للتضخم في سوق العقارات في ظروف الطلبات الجديدة للمهاجرين العراقيين على شراء أو استئجار العقارات مؤدية هذه الحالة إلى ارتفاع أسعارها وإيجاراتها إلى ٣٠٠٪. وكشفت دراسة المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان ارتفاع معدل الإيجارات من ٨٠٠٠ ليرة سورية شهرياً (١٦٠) دولاراً أمريكياً عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠ ألف ليرة سورية (٤٠٠) دولار ٢٠٠٨.
وفيما يتعلق بجرائم الاتجار بالبشر لا توجد حتى الآن إحصاءات رسمية في سوريا، ومن الصعب توفير إحصاءات دقيقة حول المشكلة، لأن هذه الجرائم تحدث في الخفاء وغالباً ما تعتمد على تكهنات وتحليلات، كما يحرص المعنيون بشدة على التستر عليها.
وازدادت حالات المتاجرة بالجنس بعد تدفق مئات الآلاف من اللاجئين العراقيين إلى مختلف المناطق السورية، وفي هذا الإطار، يقول أحمد مجون، المحامي المتطوع في مركز حلب لضحايا الاتجار بالبشر لـ "شبكة الأنباء الإنسانية إيرين": إن استمرار النزاعات المسلحة في العراق إضافة إلى استقدام نساء للعمل بطرق غير شرعية يؤدي إلى وقوع الكثير منهن ضحية الاتجار بأجسادهن، ويضيف إذا رفضت الخادمة القادمة عبر الحدود ما يمليه عليها صاحب العمل، فإنها تعرض نفسها للسجن بحجة إنها أتت بطريقة غير شرعية.
ومن جهة اخرى عاد عشرات الآلاف من العراقيين من سوريا إلى ديارهم منذ منتصف شهر آب الماضي، بالرغم من أن هذه الأرقام غير متفق عليها بعد، ففي الوقت الذي قالت فيه المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سوريا حسب "شبكة الأنباء الإنسانية إيرين" أن موظفيها تلقوا تقارير تفيد بتسجيل ١٢٨،٠٠٠ مغادرة، وتفيد الأرقام الصادرة عن منظمة الهلال الأحمر العراقي في ٣ كانون الأول أن عدد اللاجئين العراقيين الذي عادوا إلى ديارهم من سوريا منذ منتصف شهر أيلول يتراوح بين ٢٥،٠٠٠ و ٢٨،٠٠٠. كما تشير الأرقام المبدئية الصادرة عن الحكومة العراقية إلى أن عدد العائدين بلغ ٦٠،٠٠٠ لاجئ. ووفقاً للدراسة التي أجرتها المفوضية، فإن أكثر من ٤٦ في المائة من العائدين اختاروا مغادرة سوريا لأنه لم يعد بإمكانهم تحمل تكاليف الحياة فيها.

وزارة الهجرة

يقول حيدر الموسوي الناطق باسم وزارة الهجرة لـ (المدى) ان الوزارة ترفض تماماً استرجاع العراقيين قسراً الى البلاد وانما يجب ان تكون العودة طوعية لذلك، وحين اقترحنا الحصول على منحة مالية مقدارها ٦ مليارات وافقت عليها الحكومة،من اجل توزيع ٢٠٠ دولار لكل عائلة عراقية مقيمة في سوريا ومسجلة في قاعدة البيانات لمنظمة شؤون اللاجئين، وحقيقة الاعداد الهائلة المذكورة للاجئين العراقيين والصادرة من قبل بعض المنظمات مبالغ فيها، ولا توجد احصائيات مضبوطة بخصوص اعداد اللاجئين العراقيين والمنظمات تعتمد في احصائياتها على من يدخل ويخرج من الدول وليس المسجل في قاعدة البيانات التابعة لمنظمات شؤون اللاجئين،ويضيف الموسوي ان عام ٢٠٠٨ شهد عودة الآلاف من العوائل العراقية بعد التحسن الامني ونجاح خطة فرض القانون، وعودة العشرات من الكفاءات العلمية، و دور وزارة الهجرة كان للتنسيق ولتوفير كل ما يمكن ان يسهل عودتهم الى وظائفهم وتوفير الحماية الامنية وتعويض من تضررت املاكه اثناء العمليات الارهابية، لذلك عرضت الوزارة مشروع قانون على مجلس النواب في دورته السابقة وحصلت الموافقة عليه، والوزارة صرفت تعويضات مالية للاجئين خصوصا من تعرضت ممتلكاتهم الى الحرق او النهب.
اما ما يخص ما تتناقله بعض وسائل الاعلام من تعرض الفتيات العراقيات الى تجارة "الرقيق الابيض "فان هذه التجارة تحصل في غالبية الدول، وفي كل الاحوال لم تترك وزارة الهجرة هذا الموضوع بل شكلت لجانا بالتعاون مع منظمة شؤون اللاجئين السامية فرع سوريا لمتابعة وتقصي الحقائق ومن يثبت فقدان معيل العائلة "رب الاسرة" تساعده الوزارة على العودة ان كان يرغب بالعودة.
ويستدرك الموسوي قائلاً: مع الاسف منظمة شؤون اللاجئين تبالغ في اعطاء الامل للالاف منهم عند قيامها بتوزيع" استمارات طلب اللجوء"، وهنا لا نريد ان نشكك في عمل المنظمة لكن اعطاء ملايين استمارات اللجوء ليس منطقيا، في وقت يكون عدد الذين حصلوا على اللجوء فعلا، لا يتعدى العشرات.
وفي النهاية نقول الا يكفي العراقي الذي اصبح يحمل لقب لاجئ بعد ان كانت بلاد الرافدين تحتضن الاشقاء من الدول العربية وكانت تعطيهم حقوقا وامتيازات اكثر مما تعطي للمواطن العراقي؟

تحذيرات مبكرة من تأخر ميزانية ٢٠١١

برلمانيون لـ"المدى": يمكن الاستدانة على حساب الموازنة القادمة لكن المشاريع الكبيرة ستتوقف

أبدى عدد من المواطنين عن مخاوفهم من تأخر اقرار الميزانية العامة لعام ٢٠١١ في حال الاستمرار بعدم تشكيل الحكومة وبقاء الوضع على ما هو عليه الى السنة المقبلة، ما قد يدخل البلاد في مشكلة جديدة تتعلق باطلاق الاموال وعلى من تقع مسؤولية اقرارها؟
الميزانية العامة لم تخرج من رحم البرلمان في اي من السنوات السابقة الا بعد ولادة عسيرة والدخول في جدلات وتخاصمات ومقاطعة جلسات ومحاولة الاخلال بنصاب المجلس حتى لاتقر، كما ان جلسات اقرارها شهدت حالات من المساومة والصفقات السياسية.

وائل نعمة

ففي اقرار موازنة السنة الاخيرة ٢٠١٠ والتي كانت تبلغ (٨٤ ترليون) دينار، اقرها مجلس النواب بعد اسابيع من المناقشات والخلافات حول فقرات عدة في الموازنة ادت الى تمديد الفصل الأخير للبرلمان، كما جاءت الموافقة بعد تحذيرات من مخاطر تأخر المصادقة على الإنفاق الحكومي وتعطيل البدء بتنفيذ الكثير من المشاريع الخدمية الضرورية، إضافة إلى ما سيفرزه ذلك أيضاً من مخاطر على الأوضاع الأمنية في البلاد لعدم إمكانية الإنفاق على التدريب وشراء المعدات العسكرية.

موازنات الأعوام السابقة

وكان مجلس الوزراء صادق في تشرين الأول من العام الماضي على الموازنة، وتم إرسالها إلى البرلمان لمناقشتها واقرارها، وشهد البرلمان سجالات حول الموازنة وتم تأجيل التصويت عليها مراراً، وصادق البرلمان على الموازنة وكانت الكتل السياسية في وقتها قد تبادلت الاتهامات فيما بينها وكل طرف قد برأ ساحته من مسؤولية عرقلة اقرارها.
والحال نفسه كان في اقرار ميزانية ٢٠٠٩ فقد تاخر اقرارها حتى ذهب الكثير من الاقتصاديين والسياسيين والمتخصصين الى التحذير من تأخر مجلس النواب في إقرارها الذي من شأنه تأخير البدء بتنفيذ المشاريع الجديدة من قبل الوزارات والمحافظات والتي لا يمكن المباشرة بها الا بعد اطلاقها.
اقرار الميزانية في السنوات الماضية كان في ظروف قد توصف بالاعتيادية، فالبرلمان كان مشكلاً ومتواجداً ويمارس عمله والحكومة في "عافيتها"، فكيف الحال واليوم الحكومة لم تشكل بعد والبرلمان يتمتع باجازة مفتوحة.

٩٠ ترليون دينار ميزانية العام القادم

من جهتها أعلنت وزارة المالية، عن اعدادها أكبر ميزانية سنوية لعام ٢٠١١، والبالغة نحو ٩٠ ترليون دينار، ومن المؤمل ان تعرض على مجلس الوزراء، وقال وكيل وزير المالية العراقي فاضل نبي في تصريحات صحفية في وقت سابق لـ(اكانيوز)، ان "الميزانية السنوية لعام ٢٠١١ تبلغ ٩٠ ترليون دينار عراقي، ونظرا لكون الموارد المالية العراقية متأتية من عائدات النفط، فقد تم احتساب سعر البرميل الواحد من البترول بـ٦٥ دولاراً.
فيما أكد اسماعيل شكر رسول عضو اللجنة المالية في الدورة السابقة لمجلس النواب في تصريح لـ(المدى) الى ان " الميزانية العامة كان يجب ان تبدأ بتقديم ميزانية من الاقضية والنواحي الى المحافظات في حزيران الماضي ومن ثم ارسالها الى وزارة المالية وغربلتها على ان يتم تقديمها من الوزارة الى رئاسة الوزراء في ايلول الجاري لتصديقها ومن ثم تقدم من مجلس الوزراء الى البرلمان في اليوم الاول من شهر تشرين الثاني وعلى المجلس ان يقر الموازنة في نهاية السنة الحالية ".
مشيرا في الوقت نفسه الى ان الميزانية ستتأخر بطبيعة الحال في هذه السنة بسبب تاخر تشكيل الحكومة وعدم التئام مجلس النواب، ويوضح " ان الحكومة الحالية قد اعطاها الدستور الحق في ان تستدين على حساب الميزانية القادمة وتنفق ١٢\١ من حساب الميزانية السابقة لـ٢٠١٠ (تحسب الميزانية السابقة وتقسم على ١٢) في حالة تأخير أقرار الموازنة الجديدة على ان يقتصر الحق فقط على النفقات التشغيلية المتعلقة برواتب الموظفين وماشابه ذلك، اما فيما يتعلق بالمشاريع الكبيرة فلايمكن ان تصرف الميزانية الا في حالة المصادقة عليها من قبل البرلمان.

عيوب إضافية

فيما أشار (محما خليل) عضو اللجنة الاقتصادية والاعمار والاستثمارفي الدورة السابقة للبرلمان الى "ان تأخر تشكيل الحكومة سيؤثر بالتأكيد على اقرار الميزانية "، واكد في حديثه مع "المدى" ان الميزانية لايمكن ان تكسب الصفة الشرعية مالم يصادق عليها من قبل مجلس النواب، وهذا حسب ماقر في الدستور فأن مهام تقليص وزيادة النفقات منوط بمجلس النواب وقبلها يجب ان يصادق عليها مجلس الوزراء حتى تصبح نافذة، ومع تاخر تشكيل الحكومة وعدم قدرتها على التصديق على الميزانية والبرلمان معطل سوف يؤثر على المشاريع وعلى مخصصات المحافظات ونفقات الوزارات ويؤدي الى شلل في اقتصاد البلاد.
ويرى "محما" ان الميزانية تشوبها العيوب وفيها الكثير من الهفوات وقد اثبتت موازنات الاعوام السابقة هذا الكلام، وان هذا العام سيضيف عيوباً أخر على سابقاتها.

التأثير على المشاريع

من جانب اخر أوضح علي حسون زهرون، عضو اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس محافظة بغداد لـ(المدى) ان تاخر تشكيل الحكومة سيؤثر على المشاريع المستمرة والمشاريع المستقبلية، مؤكدا في الوقت نفسه عدم قدرة المجلس على الاعلان والاحالة في المشاريع مالم تكن الميزانية مصادقا عليها، لان هذه العملية تحتاج اكثر من ثلاثة اشهر حتى يتم الاعلان عن المشاريع. ويعتقد ان هذه المشكلة قد تسبب احالات غير مدروسة ومتسرعة للمشاريع بسبب ضيق الوقت والتأخر باقرار الموازنة، بحيث لايكون للمجلس وقت للتدقيق والاختيار الافضل بين العروض المقدمة للمشاريع. متمنيا ان تكون الموازنة مقرة في بداية السنة الجديدة حتى تبدأ المشاريع بشكل سريع وصحيح، سيما ان مجلس المحافظة قدم ميزانيته للسنة القادمة منذ الـ٣٠ من حزيران الماضي ونوقشت بشكل مستفيض في وزارة التخطيط وتمت الموافقة عليها وانها تتضمن مجموعة من المشاريع المهمة التي ستتأثر بشكل كبير بتأخر اقرار الميزانية.
فيما اعتبر حكيم عبدالزهرة (الناطق الاعلامي باسم امانة بغداد) في اتصال مع (المدى) ان المشاريع التي تقوم بها الامانة مستمرة ولن تتأثر بشكل كبير في موازنة العام القادم سيما المشاريع الكبيرة مثل مشاريع الماء والمجاري، لكن في الوقت نفسه لم يخف مخاوفه من خطورة تاخر اقرار الميزانية على المشاريع المقترحة والمشاريع التي لم تحظ بالموافقة بعد، والمشاريع التي ترتبط بالخارج عبر عقود الاستثمار التي تحتاج في اطلاق اموالها موافقة مجلس النواب.

المواطن يتساءل

التخبط والتاخر في اقرار الميزانية في السنوات السابقة كان السبب في تأخر الكثير من المشاريع الاستثمارية وتوقف اطلاق التعيينات واصبحت الميزانية "شماعة " تعلق عليها كل الاخفاقات والاشكاليات. المواطن من جانبه تأثر بشكل مباشر بتأخير اطلاق الميزانية ووصلت الاسواق الى حالة من شبه الشلل بسبب توقف مشاريع البناء الحكومية والخاصة، يقول احمد سعد (موظف) " لا نريد ان تتكرر ازمة كل عام في اقرار الميزانية والاعذار تتراكم وكل الامور تتوقف بسبب تاخر الموازنة، وكلما تساءل عن شيء يقول لك انتظر الميزانية ".
فيما يقول سامر علي (طالب) " نتمنى ان تقر الميزانية من دون مشاكل سيما ان الوظائف على الرغم من شحتها تعتمد بشكل مباشر مع اطلاق الميزانية ". فيما يرى فريق اخر من المواطنين ان الميزانية تتأخر لاسباب سياسية وتستثمر فرصة اقرارها لابرام صفقات والحصول على مكاسب سياسية، حيث يقول عمر حاتم (مهندس) " يجب ان يتجرد المسؤولون والنواب من الانتماءات الضيقة والنظر بعمومية الى معاناة العراقيين والاهتمام باحوالهم والاسراع بتشكيل الحكومة "، في حين يعتقد اخرون ان على الميزانية الحالية ان يكون فيها تقنين بالنسبة لرواتب المسؤولين والاهتمام بالاستثمارات والمشاريع الخدمية وتشغيل الشباب والخريجين وتقليص البطالة، يذكر عماد صاحب (مدرس) " ان المدارس تعاني الكثير من المشاكل وتحتاج أموالا كثيرة لكي تدعم بالاجهزة والاثاث والتغيير من اساليب التدريس وكل هذه الامور تحتاج الى اموال لا يمكن ان نحصل عليها ما لم تكن هناك ميزانية تطلق في ميعادها "، الجدير بالذكر ان اليونسكو وهيئات دولية تعمل بإشراف وكالات تابعة للأمم المتحدة، أعلنت أن "خمس العراقيين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و٤٩ عاما لا يعرفون القراءة والكتابة"، مبينة أن هذه النسبة تتفاوت بشكل واسع بين المناطق الحضرية والريف وأن النساء العراقيات هن الأكثر تأثرا بالأمية "، من جانبها اكدت وزارة التربية ان حملات محو الأمية تحتاج إلى موازنة مالية خاصة، وهذه الحالة تنسحب على قطاع الصحة والزراعة والصناعة والمشاريع الخدمية الأخرى.